

abumishari@yahoo.com  
www.kuwaiticonsultant.comد. عبد الله محمد العبد الجادر  
مستشار تنظيم وإدارة

## أسوأ أزمة اقتصادية مالية قادمة في 2018!

مر على اقتصادات الدول عدة أزمات اقتصادية مالية لأسباب كثيرة، منها سوء الإدارة والفساد وعدم الشفافية، وكان آخرها في العام 2008 حيث الأزمة التي كشفت الكثير من التلاعب والفقاعات في ميزانيات وأسعار الأسهم، والتي أدت إلى إفلاس بنوك وشركات وتأثر المساهمين والمستثمرين بخسائر مالية، وكذلك تسريح الكثير من العاملين، ومنها الكويت، في ضوء ذلك، تكون الحكومات هي المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات للأزمات الاقتصادية المالية لتفادي أو تخفيف شدة تأثيرها على الاقتصاد الوطني والمستثمرين، خصوصا أنه مرت أزمات مالية سابقة، وعليها أن تأخذ العبر والدروس منها ومن مؤشرات وتصريحات خبراء ومستشارين في الاقتصاد ومستثمرين معروفين وموثوق بهم، وقد تابعت مقابلة تلفزيونية مع رجل الأعمال والمستثمر الأميركي جيم روجر قبل أسبوع، حيث تحدث خلالها عن الأزمات المالية السابقة، وكيف كان يتنبأ بوقوع أزمات مستقبلية، العلم عند الله، وحديث في أميركا وأوروبا وأفلس كبرى البنوك والشركات، بسبب سوء الإدارة وعدم الشفافية وتراكم الديون عليها ومنها أزمة 2008.

يقول روجر أنه يجب عليك أن تستثمر في شيء تعرفه وتثق به، وأن سوق الأوراق المالية دخل في عالم تعرفه وتستخدم أسعار الأسهم مرة أخرى، وأنه اتجه إلى العيش في آسيا والاستثمار فيها مثل الصين وروسيا، ويقول «إذا بدأ الدولار الأميركي بالارتفاع غير الطبيعي أو دخل في عالم الفقاعات، سيبيعها ويشترى اللوان الصيني أو المعادن الثمينة، فلاستثمار في العقار يتأثر بأسعار الفائدة كلما ارتفعت نزل سعر العقار والعكس صحيح».

وتوقع أزمة مالية، من أسوأ الأزمات، ستحدث نهاية 2017 أو 2018 بسبب تراكم الديون على الدول الكبرى، فعلى سبيل المثال حجم الديون الأميركية وصل إلى 19 تريليون دولار، وصل حجم الديون الصينية في الربع الأول من 2016 إلى 25 تريليون دولار.

وبارتفاع سعر الفائدة الأميركي سينتج عنه انخفاض في أسعار العقار وزيادة في فائدة القروض وتأثر بعض المؤسسات المالية، وتنعكس على المستثمرين في العقار والأسهم والمعادن الثمينة.

وفي حال صحة هذه التوقعات أو لا، يبدو أن هناك مؤشرات تشير إليها، وهي انخفاض أسعار النفط، وقرار الفيدرالي الأميركي بزيادة أسعار الفائدة على الدولار الأميركي، وزيادة الفائدة على القروض، وزيادة الديون السيادية.

لذلك لا بد من أخذ الحيطة والحذر وتفعيل إدارة المخاطر وخطط الطوارئ، حتى لا تفاجأ بأزمة مثل 2008 ونتج عنها أسوأ ما يمكن، وخاصة ونحن في وضع مالي تشقفي في ظل انخفاض النفط وحتى لا يتكرر ما حدث من تسريح للعمالة الكويتية في القطاع الخاص، وخسارة المساهمين والمستثمرين الكويتيين، فهل استعدت الحكومة لهذا اليوم؟

ولما كانت تكلفة إنتاج النفط الصخري عالية، فإن إنتاجه يكون مجزيا فقط لشركات لحفر والإنتاج عندما تكون الأسعار أعلى، لاسيما أن سعر التعادل لإنتاج النفط الصخري في حوض بيرميان، على سبيل المثال، يتراوح بين 40 دولارا و60 دولارا للمبرميل. لذلك عندما ارتفع النفط بنسبة 18٪ خلال الشهر الذي تلا إعلان اتفاق أوبك، انتهز منتجو النفط الأميركيون فرصة ارتفاع الأسعار ليضخوا المزيد من النفط.

ولكن كلما زاد إنتاج الشركات الأميركية النفطية، انخفض تأثير اتفاق أوبك بخفض الإنتاج 1,8 مليون برميل، علما بأن هذا الإنتاج يبلغ 600 ألف برميل من النفط يوميا منذ مطلع العام.

### ليبيا ونيجيريا

من ناحية أخرى، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الإرباء 21 يونيو أن كلا من ليبيا ونيجيريا زادت إنتاجها النفطي، ومن المعلوم أن كلا الدولتين عضو في منظمة أوبك، ولكنهما مستغفرتان من خفض الإنتاج لان الصراعات الداخلية فيهما عرقلت قدرتهما على إنتاج النفط، وشهد البلدان زيادة إنتاجهما النفطي إلى مستويات قياسية جديدة، حيث تنتج نيجيريا حاليا 1,68 مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى لها خلال عام، في حين يصل إنتاج ليبيا إلى 885 ألف برميل يوميا، أي ثلاثة أضعاف مستوى إنتاجها قبل عام.

وختمت صحيفة موني مورنغ مقالها بالقول أنه مع تزايد إنتاج النفط خارج اتفاق أوبك، فقد أصبح المتداولون الآن أكثر تشاؤما حيال التوقعات بأن عرض النفط سينخفض على نحو يكفي لتعزيز الأسعار، وهذا ما دفع أسعار النفط إلى الانخفاض. ولكن هناك أخبارا سارة في الأفق بشأن أسعار النفط، حيث أن اتفاق «أوبك» سيقلص من نهاية المخاف النفط المعروض في السوق على نحو يكفي لتعزيز نمو الأسعار بنسبة من خانتين.

## 20٪ انخفاضا في الأسعار عن ذروتها في 2017

# رصيد «أوبك» من الهيمنة على سوق النفط.. انتهى

محمود عيسى



هل ستنتج «أوبك» في خلق أحداث سارة قريبا بشأن أسعار النفط المنخفضة؟

قالت صحيفة موني مورنغ إن أسعار النفط انخفضت بنسبة 17٪ منذ بداية 2017، مما هبط بها إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر، لكن الصحيفة قالت إن لديها من المبررات ما يدعو للاعتقاد بأن الأسعار ستنتعش قبل نهاية العام.

وأوضحت الصحيفة الأسباب التي تقف وراء انخفاض أسعار النفط ومبررات انتعاشها، حيث تناول المحرر المتخصص في شؤون النفط دستان بارت ذلك الأمر، حيث قال إن أسعار خام غربي تكساس الوسط انخفضت إلى 43,63 دولارا للبرميل من 52,33 دولارا في بداية العام، وتكون الأسعار انخفضت حتى الآن بنسبة 20٪ عن ذروتها التي بلغت 54,33 دولارا في عام 2017، ومن هنا فإن هذا يعني أننا في بداية سوق نفطي يتجه نحو الانخفاض.

ومع انخفاض الأسعار فقد أصبحت أسعار النفط الآن أقل مما كانت عليه قبل التوقيع على اتفاقية «أوبك» في 30 نوفمبر 2016 أيضا، وكان توقيع اتفاق «أوبك» في البداية قد خلق بأسعار النفط صعودا بنسبة 18٪ إلى 52,3 دولارا خلال الفترة بين إعلان 30 نوفمبر ونهاية العام الماضي.

وذكر المحرر أن التفاؤل بشأن قدرة «أوبك» على خفض العرض وزيادة أسعار النفط قد انتهى، حتى بعد أن تم تجديد اتفاق خفض النفط لمدة تسعة أشهر أخرى في 25 مايو الماضي، والآن بعد دخول النفط مرحلة الاتجاه النزولي فإن التفاؤل بين متداولي وول ستريت بأن أسعار النفط ستنتعش تالشي هو الآخر، لكننا نعتقد أن «الخبراء» يفتقدون عاملا رئيسيا عندما يتعلق الأمر بمستقبل أسعار النفط.

### أسباب التراجع

وقالت الصحيفة إن أسعار النفط في تراجع لان زيادة

النفط إيجابيا وقدموا عرضا ساعدت على رفع سعر النفط بنسبة 18٪.

لكن هذه الارتفاعات في الأسعار أدت إلى ارتفاع الإنتاج الأميركي بأكثر من 6٪ منذ بداية عام 2017، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط بين 30 نوفمبر وارتفاعها في 2017 في فبراير. وقالت الصحيفة إن أكثر من نصف احتياطات الولايات المتحدة النفطية المؤكدة تتواجد على صورة تشكيلات صخرية.

الإنتاج اليومي يواقع 1,8 مليون برميل امرا مهما، الا ان مجالات التحرك امام «أوبك» تبقى محدودة.

ويتم في الوقت الحاضر إنتاج أكثر من 90 مليون برميل من النفط يوميا، ولا ارتفاع أسعار النفط بين 30 نوفمبر وارتفاعها في 2017 في فبراير. وقالت الصحيفة إن أكثر من نصف احتياطات الولايات المتحدة النفطية المؤكدة تتواجد على صورة تشكيلات صخرية.

إنتاج النفط الأميركي تعكس التخفيضات التي قررتتها «أوبك»، وهو ما دفع متداولي النفط إلى تقديم عروض الأسعار في اتجاه نزولي. يذكر أن اتفاق «أوبك» و11 دولة مشاركة أخرى ساعد على خفض الإنتاج بمقدار 1,8 مليون برميل من النفط يوميا، وكانت الفكرة هي أنه من خلال خفض إمدادات النفط، سترتفع الأسعار نتيجة تراجع كميات النفط المعروضة يوميا في السوق. وفي حين يعتبر خفض

### هبوط الأسعار إلى دون مستواها قبل التوقيع على اتفاقية «أوبك» في 30 نوفمبر

إنتاج النفط الأميركي تعكس التخفيضات التي قررتتها «أوبك»، وهو ما دفع متداولي النفط إلى تقديم عروض الأسعار في اتجاه نزولي. يذكر أن اتفاق «أوبك» و11 دولة مشاركة أخرى ساعد على خفض الإنتاج بمقدار 1,8 مليون برميل من النفط يوميا، وكانت الفكرة هي أنه من خلال خفض إمدادات النفط، سترتفع الأسعار نتيجة تراجع كميات النفط المعروضة يوميا في السوق. وفي حين يعتبر خفض

## النفط يتجه لأسوأ أداء بالنصف الأول منذ 20 عاما

عواصم- رويترز: ارتفع النفط أمس معوضا بعض الخسائر الحادة التي مني بها في وقت سابق هذا الأسبوع، لكن الخلل لا يزال متجها لتسجيل أكبر هبوط في النصف الأول من أي عام منذ 20 سنة رغم تخفيضات الإنتاج الحالية.

وخلال التداولات بلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 45,3 دولارا للبرميل مرتفعا 11 سنتا أو 0,2٪ عن سعر الإغلاق السابق، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 9 سنتات أو 0,2٪ إلى 42,83 دولارا للبرميل.

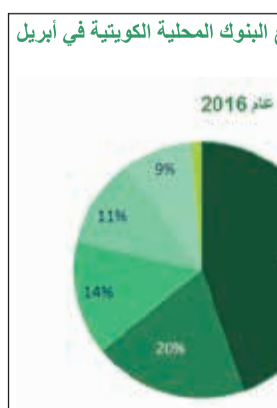
وهبطت أسعار النفط نحو 20٪ منذ بداية العام رغم الجهود التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» لخفض الإنتاج 1,8 مليون برميل يوميا منذ يناير الماضي. وهذا هو أضعف أداء للنفط في النصف الأول من أي عام منذ 1997 حين أدت زيادة الإنتاج والأزمة المالية الآسيوية إلى انخفاضات حادة في أسعار الخام. وفي سياق آخر، أظهرت بيانات الجمارك الصينية أمس أن روسيا احتفظت بصدارة قائمة أكبر موردي النفط للصين في مايو الماضي، وذلك للشهر الثالث على التوالي بينما تشبثت أنغولا بالمركز الثاني

## الودائع على أساس سنوي زادت 1٪ إلى 41,5 مليار دينار

# «بيتك»: نمو الودائع في المصارف الكويتية خلال أبريل الأدنى منذ عام

على أساس سنوي، إجمالي ودائع الحكومة

وكشفت التقرير ان ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية تراجعت بنسبة 2,1٪ في أبريل مقارنة مع مارس 2017، إذ بلغت 6,7 مليارات دينار في أبريل 2017 مقابل 6,9 مليارات دينار في مارس، أما على أساس المقارنة السنوية فقد زادت الودائع الحكومية بنسبة بلغت 4,9٪ في أبريل 2017 مقارنة مع 6,4 مليارات دينار في الشهر نفسه من العام الماضي، لتستمر تحركاتها المحسوبة على أساس سنوي في الاتجاه التنازلي عندما منتصف العام الماضي بعدما كانت أخذت في التصاعد المتواصل قبل ذلك. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تتصلب الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت نسبيا إلى 96,7٪ في أبريل من إجمالي الودائع القطاع الحكومي مقارنة مع 92٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومية بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.

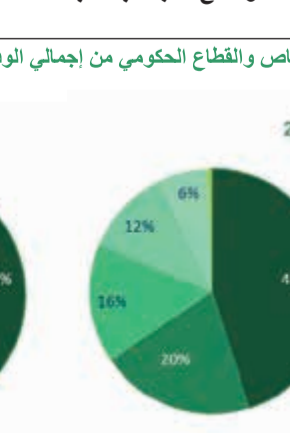


تطور حجم الودائع في البنوك المحلية الكويتية - الأرقام بالملين دينار كويتي							
البيان	الربيل 2016*		مارس 2017		أبريل 2017*		
	المليون دينك	%	المليون دينك	%	المليون دينك	%	
ودائع القطاع الخاص	تحت الطلب	7,998	8,663	8,494	6,3	506,0	-1,95
	بالعملة المحلية	4,687	4,790	4,837	3,2	150,0	0,98
	لأجل	18,314	18,756	18,695	2,1	381,8	-0,32
ودائع الحكومة	المجموع	30,989	32,209	32,027	3,3	1,037,8	-0,57
	تحت الطلب	3,601	2,849	2,695	-25,2	(905,7)	-5,41
	لأجل	34,589	35,058	34,722	0,4	132,2	-0,96
الإجمالي	515	286	222	-56,9	(293,4)	-64,4	
الخاص	5,912	6,600	6,519	10,3	607,1	-1,22	
الحكومة	6,428	6,886	6,741	4,9	313,7	-2,10	
الإجمالي	41,017	41,994	41,463	1,1	445,9	-1,1	

المصدر: بنك الكويت المركزي - بيانات بيت التمويل الكويتي

حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 89,6٪ في أبريل 2016، وتمثل الودائع بالعملة الأجنبية النسبة الباقية وقدرها 7,2٪ من ودائع القطاع الخاص في أبريل. ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لأجلها إلى أن الودائع لأجل بلغت نحو 58,4٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 59,1٪ في نفس الشهر من العام الماضي، وارتفعت حصة الودائع تحت الطلب التي تمثل نحو 26,5٪ في أبريل 2017 مقارنة مع 25,8٪ في أبريل 2016، بينما حافظت الودائع الإجمالية على

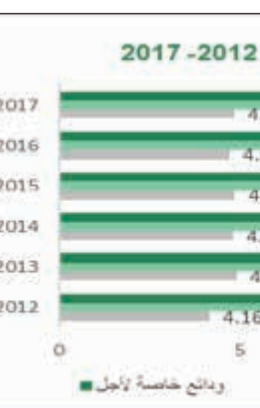
النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



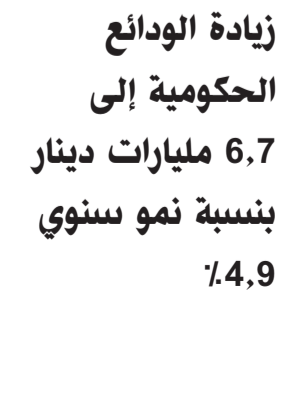
النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.



النمو السنوي بزيادة الودائع الخاصة لأجل بنسبة 9٪، والودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة 6,3٪، والودائع الإجمالية بنسبة 4,9٪. وفي حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,2٪ في أبريل مقارنة مع 1,9 مليار دينار في مارس 2017.

